الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/770
S/1997/9
6 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH AND FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البنود ١٢ و ٧١ و ٩٨ و ١١٢ من جدول الأعمال
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
نزع السلاح العام الكامل
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي
للأمم المتحدة

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وموجهة
إلى الأمين العام من ممثل بوركينا فاصو الدائم
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا، بلُغتَي العمل لمنظمة الأمم المتحدة، نتائج المؤتمر التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات فرنسا وأفريقيا، المنعقد في أواجادوجو (بوركينا فاصو) في الفترة من ٤ حتى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وأكون ممتنا لكم لو تكرمتم بتوزيع نص هذه الرسالة ومرفقاتها باعتبارها من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٢ و ٧١ و ٩٨ و ١١٢ من جدول أعمالها ومن وثائق مجلس الأمن.

وتفضلوا، السيد الأمين العام، بقبول فائق تقديري.

البيان الختامي الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات ووفود فرنسا وأفريقيا أواجادوجو

قام رؤساء دول وحكومات ووفود فرنسا وأفريقيا الذين اجتمعوا في أواجادوجو في الفترة من ٤ حتى ٦ كانون الأول/ديسمبر بتبادل وجهات النظر بشأن التطورات الراهنة في أفريقيا وفي العالم.

ونظروا بإمعان في الصلات القائمة بين الحكم الجيد والتنمية.

وهم، لهذا الغرض، يؤكدون من جديد رسميا ما يلي:

- أن التنمية الاقتصادية لا تكون مجدية إلا في إطار رؤية مستقبلية طويلة الأجل ضمن مشروع اجتماعي تتجلى فيه الخيارات الجماعية. ويستدعي هذا وجود وسائل وقدرات تسمح بالتلاحم بين الإصلاحات الاقتصادية القصيرة الأجل والسياسات الإنمائية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل.

- أن الهدف النهائي من التنمية هو بناء نظام اجتماعي مصمَّم من خلال رؤية للعدالة والسلام، تقبلها الأكثرية لكنها تحترم الأقلية، وتتيح الرعاية للجميع وتسهم في الرخاء العام.

- أن التنمية، لكي تكون مستدامة، يجب أن تقوم على اعتبارات حكم القانون، وأن تتحقق من خلال إدارة ذات كفاءة تضمن الحكم الجيد وتسمح بتحقيق الرخاء الجماعي.

- أن الدولة هي القوة المحركة، لكنها ليست العامل الوحيد في هذه التنمية.

وبعد أن رحب رؤساء الدول والحكومات والوفود بالتقدم الذي أحرز فعلا ضمن هذه الخطوط، تعهدوا بمواصلة ما يلي:

- العمل على اعتماد أحكام قانونية تحترم حقوق الإنسان.

- ضمان التزام ممثلي المواطنين والإدارة والمواطنين أنفسهم بهذه الأحكام القانونية.

- ضمان مساواة الجميع أمام القانون، وكذلك ضمان إمكانية الانتصاف إزاء قرارات الإدارة.

- ضمان إعمال قرارات المحاكم، بما في ذلك القرارات التي تنطوي على مسؤولية الدولة.

- ضمان خضوع قوات الأمن والقوات المسلحة للنظام الدستوري بشكل فعال.

- ضمان حرية الصحافة.

كما أكد رؤساء الدول والحكومات والوفود أهمية المبادئ التالية:

- مواصلة الجهود لتكييف تدريب الموارد البشرية وحجم الخدمة المدنية مع احتياجات الدولة ومواردها.

- إعمال سياسة مالية تبين الأولوية الممنوحة لإنشاء مؤسسات ديمقراطية، ودعم برامج التنمية الاجتماعية، مع قصر الإنفاق العسكري على متطلبات الدفاع الوطني لا غير.

- التقيد بمبدأ الشفافية وتحمل المسؤولية في الدولة بجميع مستوياتها.

- ضمان قدر أكبر من التمثيل للمرأة في عملية اتخاذ القرارات.

- إيجاد بيئة تعزز تنمية النشاط الاقتصادي والاستثمار. وفي هذا الصدد، أعربوا عن ترحيبهم بسريان مفعول المعاهدة المتعلقة بالتوفيق بين قوانين الأعمال في أفريقيا، وهي وسيلة هامة نموذجية للتكامل الإقليمي.

- وضع سياسة متينة تحبذ القطاع الخاص والمشاريع الخاصة، في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء.

وأكد رؤساء الدول والحكومات والوفود من جديد تصميمهم على العمل سوية نحو الاستقرار والأمن في أفريقيا عن طريق دعم العمليات الرامية إلى تزويد أفريقيا بالآليات الضرورية لمنع الأزمات وحفظ السلام.

كما أكدوا من جديد دعمهم لآليات منع المنازعات وإدارتها وتسويتها، وخاصة ما يتعلق منها بمنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك لاستخدام الهيئات دون الإقليمية في سبيل تحسين منع الأزمات وتحسين تنسيق الجهود الوطنية، تحت رعاية الأمم المتحدة.

ولاحظ رؤساء الدول والحكومات والوفود باهتمام البيان الذي ألقاه صاحب السعادة السيد هنري كونان بدييه رئيس جمهورية كوت ديفوار بشأن جائزة فيليكس هوفويه بوانيي لصنع السلام.

ونظرا لما تحتله هذه الجائزة من مكانة وللتكريم الذي حظيت به أعمال الرئيس الراحل فيليكس هوفويه بوانيي، أكد المؤتمر من جديد تأييده الكامل لهذا الامتياز السامي.

كما ناشدوا جميع الشركاء الاستمرار في الإصغاء إلى أفريقيا في المجالات التي تشغلها مباشرة وتزويدها بالمساعدة الكافية لدعم جهودها الإنمائية.

وأكد أيضا رؤساء الدول والحكومات والوفود التزامهم بالجهود المبذولة لإزالة الألغام البرية المضادة للأفراد وإلغائها.

كما أدانوا استعمال الأطفال جنودا والمجرمين المسؤولين عن ذلك.

وبقصد دعم الجهود في الماضي والمستقبل في سبيل تحقيق الأهداف المذكورة هنا أعلاه، أكد رؤساء الدول والحكومات والوفود من جديد الحاجة إلى أن تظهر البلدان المتقدمة تضامنا أكبر مع البلدان النامية.

وأعربوا عن ارتياحهم للمبادرة الخاصة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل أفريقيا، ولاقتراح تنفيذ شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية، قدمته مجموعة الدول الصناعية السبع أثناء مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته في ليون.

وأكد رؤساء الدول والحكومات والوفود أن تمسك الدول السبع بمبدأ المساعدة الإنمائية الرسمية في مؤتمر القمة الذي عقدته إنما يجددون رؤيتهم للعلاقة بين الشركاء في التنمية على أساس المصلحة المشتركة.

ولاحظوا أن مؤتمر القمة قد أكد من جديد رغبة البلدان المتقدمة والمؤسسات المتعددة الأطراف في المضي في تحسين الوسائط لتسوية ديون الدول الأكثر فقرا وأكدوا الحاجة إلى ترجمة هذا إلى أعمال بالسرعة الممكنة. وأنه ينبغي أيضا، في هذا الصدد، أن تخضع الديون التساهلية (المساعدة الإنمائية الرسمية) المستحقة لأعضاء نادي باريس لشروط أكثر يسرا.

وعلاوة على ذلك، رحب رؤساء الدول والحكومات والوفود بالالتزام الذي أعلنته في ليون أكثر الدول نموا بإجراء التمديد الضروري لمرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لمؤسسة بريتون وودز.

ولاحظـــوا عـــزم مجموعة الدول الصناعية السبع على بذل جهود خاصة لمصلحة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتركيز المساعدة على أفقر البلدان التي يكون وصولها إلى أسواق رأس المال محدودا. واستدركوا فأعربوا عن رغبتهم في ألا يكون هذا عقابا للبلدان التي مكنتها جهودها من تحسين حالتها الاقتصادية والمالية.

واتفق رؤساء الدول والحكومات والوفود على عقد اجتماع متابعة لوزراء الخارجية، في باريس، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، يحدد موعد المؤتمر العشرين الذي سيعقد في فرنسا في عام ١٩٩٨.

وأعرب رؤساء الدول والحكومات والوفود عن ارتياحهم لجودة الحوار ولجـــو الصداقة والثقة الذي ساد هذا المؤتمر.

وأعرب رؤساء الدول والحكومات والوفـود في النهاية عن شكرهـم العميـق لصاحب السعادة السيد بليز كومباوريه، رئيس جمهورية بوركينا فاصو، ولحكومـة بوركينا فاصو وشعبهـــا، لما أبـــدوه من حرارة وحسن استقبال لهم ولوفودهم، وكذلك لكل ما لقوه من اعتبار خلال إقامتهم في أواجادوجو.

مرفق

يعرب رؤساء الدول والحكومات والوفود، وهم يدركون أن أفريقيا هي إحدى القارات الأكثر تأثرا بانتشار الألغام الأرضية المضادة للأفراد وأن أكثر من ٢٠ بلدا أفريقيا راح ضحية مباشرة لها، عن قلقهم العميق لقتل وتشويه هذه الألغام مئات من الناس كل أسبوع، ولا سيما من الأطفال، ولإعاقتها التنمية الاقتصادية والتعمير، وحيلولتها دون إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وعودة المشردين إلى ديارهم في أوطانهم.

وأعربوا عن ارتياحهم لبرامج المساعدة التي تسهل عمليات إزالة الألغام وتتيح تقديم الدعم الإنساني لضحايا الألغام البرية المضادة للأفراد؛ وعن تعهدهم بالتعاون الإنساني لتنفيذ هذه العمليات.

وأعربوا عن ترحيبهم باعتماد بروتوكول معزز في ٣ أيار/مايو بشأن الألغام والفِخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة، وذلك بوصفه مرفقا لاتفاقية عام ١٩٨٠ المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. كما أعربوا عن تصميمهم على اتخاذ الخطوات الضرورية للانضمام إليه فورا.

كما اتفق رؤساء الدول والحكومات والوفود على أن يكون القضاء التام الشامل على الألغام البرية المضادة للأفراد هدفا لا بد من بلوغه.

وأعربوا عن قناعتهم بأن إبرام اتفاق دولي ملزم قانونا يمكن التحقق منه بشأن القضاء الكامل الشامل على الألغام البرية المضادة للأفراد يمكن أن يخفض بشكل ملموس من عذاب المدنيين والمحاربين ويعزز أمن الجميع. وأعلنوا أنهم سيسهمون بشكل فعال في التفاوض بشأن هذا الاتفاق الدولي. وتحقيقا لهذا الغرض، اتفق عدد من البلدان على عدم إنتاج واستخدام وتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، كما اتفق على تخفيض العتاد الحربي من طرف واحد.

بيان عن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

يعرب رؤساء دول وحكومات ووفود فرنسا وأفريقيا المجتمعون في أواجادوجو في الفترة من ٤ حتى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عن قلقهم العميق للحالة في منطقة البحيرات الكبرى، بوجه خاص.

أولا - في شرق زائير

يؤكدون، وقد ساورهم القلق العميق للعواقب الإنسانية المترتبة على هذه الحالة والصعوبات التي تواجهها المنظمات الدولية في تقديم المساعدة لمن يحتاج إليها، على الحاجة الماسة في مثل هذه الحالة إلى توفير المساعدة الغوثية حيثما كانت هذه ضرورية.

ويؤكدون البيان الصحفي الصادر عن بلدان المنطقة في نيروبي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، والبيان الصادر عن الدورة الاستثنائية الرابعة للجهاز المركزي في آلية منع المنازعات وإدارتها وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في أديس أبابا على مستوى الوزراء في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وقراري مجلس الأمن ١٠٧٨ و ١٠٨٠.

ويرحبون بالجهود التي يبذلها فعلا كل من منظمة الوحدة الأفريقية والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن للأمم المتحدة ودول عديدة ولا سيما دول أفريقية.

ويؤكدون من جديد احترامهم لحرمة الحدود الوطنية، ولا سيما الحاجة إلى احترام جميع الدول سيادة دول المنطقة ووحدة أراضيها الإقليمية واحترام حقوق جميع الشعوب غير القابلة للتصرف في أن يكونوا مواطنين ورعايا في أراضي هذه الدول.

ويحثون الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة بوزع القوات الدولية على النحو المناسب وفقا لقراري مجلس الأمن للأمم المتحدة ٩٦/١٠٧٨ و ٩٦/١٠٨٠. كما يؤكدون الحاجة القصوى إلى مشاركة أفريقيا في هذه المهمة على نحو ما قررته آلية منع المنازعات وإدارتها وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

ويطلبون من جميع الدول الكف عن العنف والبدء في عملية الحوار والتفاوض.

ويؤكدون ضرورة معالجة المشاكل في منطقة البحيرات الكبرى بشكل شامل لكونها متداخلة.

ويؤكدون من جديد الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، بقصد العثور على طريق تؤدي إلى تسوية شاملة دائمة لمشاكل المنطقة؛ على أن يسفر هذا المؤتمر عن إبرام "حلف استقرار لأفريقيا البحيرات الكبرى".

ولاحظ رؤساء الدول والحكومات والوفود البيان الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة، المعنية بالمسائل الأمنية في أفريقيا الوسطى، الذي عقد في برازافيل بالكونغو في يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وأعرب رؤساء الدول والحكومات والوفود عن تشجيعهم بلدان منطقة البحيرات الكبرى على مواصلة جهودها، بالتشاور مع البلدان الأخرى، لمساعدة بوروندي في إقامة حوار وطني، ودعـــوا أطراف النزاع في بوروندي، بالتالي، إلى الشروع فورا في الحوار، وحثـوا بلدان المنطقة على اتخاذ إجراءات مناسبة بشأن الحظر المفروض للتخفيف من معاناة السكان.

- - - - -

صدر في أواجادوجو في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

مع التحفـظ

- رواندا.